

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

اعتمد التحليل الكلاسيكي بشكل مطلق على الميزانية التي تصور الوضعية المالية للمؤسسة في مدة زمنية معينة ما يسمى بالتحليل الساكن، الذي يعطي نظرة غير واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة . هذا الامر أدى الى ضرورة البحث عن تحليل يوفر رؤية ديناميكية عن الوضع المالي للمؤسسة، فجاءت فكرة جدول التمويل، ليحول عملية التحليل من المنظور الساكن الى المتحرك .

أولاً: مفهوم جدول التمويل (جدول الاستخدامات والموارد):

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة و استخداماتها في فترة زمنية محددة، فيعرف جدول التمويل بأنه قائمة مالية توضح حركة الأموال خلال فترة زمنية معينة، حيث يبين لنا الاستخدامات والموارد الجديدة للدورة، بمعنى احتياجات التمويل التي تظهر خلال الدورة، ووسائل التمويل المستخدمة لذلك، أو بمعنى آخر يظهر جدول التمويل مصادر الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الأموال خلال نفس الفترة، كما يوضح أيضا التأثير النهائي لمختلف العمليات المحققة على خزينة المؤسسة.

جدول التمويل هو جدول للاستخدامات والموارد والذي يفسر تغيرات الذمة المالية خلال الدورة المدروسة، فهو يسمح بإظهار التغيرات الحاصلة في الاستخدامات والموارد، وذلك من أجل تفسير كيفية تكوين رأس المال العامل الصافي، وطريقة استعمال هذا التغير.

ثانياً: إعداد وتكوين جدول التمويل:

من أجل إعداد جدول التمويل يجب توفر ميزانيتين متتاليتين، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج، وبعض الجداول ، كجدول الاهتلاكات و جدول الاستثمارات، حيث يتم حساب التغيرات في كل البنود، وذلك سواء بالزيادة أو بالنقصان، بحيث يتم تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات. و جدول التمويل يتكون من قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول من جدول التمويل:

يوضح هذا الجدول التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ΔFR_{ng} ، والعناصر التي كانت سببا في هذا التغير، بحيث يرتبط بالجزء العلوي من الميزانية ويتكون من جزئين وهما:

- الموارد الدائمة التي حصلت عليها المؤسسة خلال الدورة المالية.

- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة في الدورة نفسها.

وعليه نلاحظ أن هذا الجدول مخصص لموارد واستخدامات الدورة الطويلة الأجل، ومن أجل إعداد قائمة الموارد والاستخدامات، يتم الاعتماد على المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.
- المرحلة الثانية: تصنيف التغيرات التي حدثت إلى موارد واستخدامات استنادا للقاعدة التالية: كل زيادة في عناصر الاستخدامات المستقرة أو نقصان في الموارد الدائمة تعتبر استخدام، وكل زيادة في الأموال الدائمة أو كل نقصان في عناصر

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

الاستخدامات المستقرة تعتبر موردا، كما يجب إظهار التمويل الذاتي خلال تلك الفترة، كعنصر أساسي في تمويل المؤسسة، حسب ما يظهره الجدول الموالي:

الموارد	الاستخدامات
زيادة في الخصوم	نقص في الخصوم
نقص في الأصول	زيادة في الأصول

1. القسم الأول من جدول التمويل: التمويل متوسط وطويل الأجل

الموارد الدائمة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> ■ قدرة التمويل الذاتي CAF. ■ التنازل عن/ أو الإنخفاض في عناصر التثبيبات. ■ رفع رأس المال أو المساهمات. ■ الحصول على ديون مالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ حيازة تثبيبات جديدة. ■ مصاريف موزعة على عدة سنوات. ■ تسديد الديون المالية. ■ تخفيض رأس المال. ■ توزيع الأرباح.
التغيير في الموارد المستقرة	التغيير في الاستخدامات المستقرة
ΔFR_{ng}	

إن القسم الأول من جدول التمويل يهدف إلى تقييم التغيير في رأس المال العامل، وبالتالي فهو يعبر عن سياسة التمويل وسياسة الاستثمار المنتهجة من طرف المؤسسة، وعندما يكون هذا التغيير موجبا، فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه مورد صافي، في المقابل عندما يكون هذا التغيير سالبا فهذا معناه أن نشاط الدورة نتج عنه استخدام صافي.

● محتوى القسم الأول من جدول التمويل:

أ. الموارد الدائمة: تتكون الموارد الدائمة من العناصر التالية:

■ قدرة التمويل الذاتي CAF

هي عبارة عن مورد داخلي ناتج عن العمليات المسجلة من مداخيل ونواتج مالية خلال دورة معينة، فهي تبين لنا قدرة المؤسسة على تمويل استثمارات جديدة، اعتمادا على مواردها المالية الذاتية، وتحسب CAF من خلال العلاقة التالية:

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة - الاسترجاع في خسائر القيمة
و المؤونات + ق م ص للتثبيات المتنازل عنها - سعر التنازل للتثبيات المتنازل عنها - القسط الخول من إعانات الاستثمار
لنتيجة الدورة

كما يتم حسابها بعدة طرق ومن بينها الطريقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي = نتيجة الصافية + مخصصات الإهلاكات و المؤونات و خ ق - استرجاع على مؤونات و خ ق + فائض أو -
نقص قيمة التنازل عن الاستثمارات

التنازل أو الانخفاض في عناصر التثبيات: إن التنازل عن التثبيات الملموسة و غير الملموسة و المالية، تعتبر موارد دائمة، و يتم احتسابها بسعر التنازل في جدول التمويل، بحيث يتم الاعتماد على جداول الاستثمارات من أجل الحصول على كل المعطيات المتعلقة بعملية التنازل، إضافة إلى ذلك يتم اعتبار انخفاض الاستثمارات المالية و الخاصة بالاسترجاع المحصل عن الحقوق المتعلقة بالمساهمات و الإقراض و الودائع و الكفالات كمورد دائم.

■ رفع الأموال الخاصة:

تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسة في الحصول على أموال جديدة، و يكون ذلك بواسطة قيام المؤسسة بطرح أسهم للاكتتاب من قبل الجمهور في السوق المالي، فهذه الآلية تمكن المؤسسة من رفع رأس مالها، خصوصا إذا كانت تحقق أرباح معتبرة، وهو الشيء الذي يجعل الأفراد يقبلون بشكل كبير للاكتتاب في أسهمها، وهناك آلية أخرى يتم من خلالها الرفع في الأموال الخاصة، وهي إعانات الاستثمارات، والتي تتلقاها المؤسسة خلال الدورة المالية، بحيث يتم تسجيل هذه الإعانات كمورد، و ذلك بقيمتها الإجمالية.

■ التنازل عن عناصر الأصول الثابتة:

عندما تلجأ المؤسسة الى التنازل عن بعض الأصول للتقليل من الاحتياجات و الرفع في الموارد، بسعر يحدد محاسبيا و بناء على معطيات السوق.

■ الزيادة في الديون المالية:

الرفع في الموارد التي تتمثل في الديون الجديدة التي تتحصل عليها المؤسسة خلال الدورة المالية، والتي تتعدى درجة استحقاقها السنة، و يتم استثناء الاعتمادات البنكية الجارية منها.

ب. الاستخدامات المستقرة: و تتكون من العناصر التالية:

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

■ حيازة تقيبات جديدة: قد تشمل العملية حيازة التقيبات الملموسة أو غير ملموسة أو التقيبات المالية، والتي يتم تسجيلها بالقيم الإجمالية خلال الدورة، ويتم حسابها اعتمادا على معطيات حركة الاستثمارات، أو بالعلاقة التالية:

حيازة استثمارات = استثمارات صافية + حصص اهتلاكات الدورة + القيمة المتبقية للاستثمارات المتنازل عنها

■ المصاريف الموزعة على عدة سنوات: هي المصاريف التي يتم توزيعها على السنوات الخمس القادمة، وهي تؤدي دور الإهتلاكات في تخفيض المصاريف الحالية وزيادة النتيجة، ويتم حسابها من خلال الميزانية والمعلومات المحاسبية المتممة لها.

■ تخفيض الأموال الخاصة: أي التخفيض في رأس مال الشركة، وقد يكون ذلك من خلال تخلي المساهمين عن أسهم المؤسسة، وبالتحديد عندما تكون المؤسسة في وضعية مالية غير جيدة، أو عندما تتخذ قرار بإعادة هيكلتها.

■ تسديد الديون المالية: وهذه العملية خاصة بتسديد مختلف القروض البنكية والقروض الخاصة بعقود الإيجار التمويلي، ما عدا الاعتمادات البنكية الجارية، ويمكن حسابها من خلال العلاقة التالية:

ديون الدورة الحالية = ديون الدورة السابقة + الارتفاع في الديون - تسديدات ديون

■ توزيع الأرباح: وتخص الأرباح خلال الدورة $N-1$ ، والتي يتم توزيعها خلال الدورة N ، فالأرباح الموزعة تعبر عن مقدار ما وزعته المؤسسة على شركائها أو مساهميها أو عمالها من أرباح، تحققت خلال الدورة المالية السابقة، ويمكن أن تحسب الأرباح الموزعة حسب العلاقة التالية : الأرباح الموزعة = نتيجة الدورة السابقة - الارتفاع في الاحتياطات

أو تحسب بالعلاقة التالية:

الأرباح الموزعة = الأرباح الصافية للدورة $(N-1)$ + الترحيل من جديد للدورة $(N-1)$ - الاحتياطات الجديدة - الترحيل من جديد للدورة (N)

2. القسم الثاني من جدول التمويل:

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

يبين القسم الثاني من جدول التمويل التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي من أسفل الميزانية، وذلك بحساب وتجميع التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والتغير في الخزينة الصافية، فهو يبين لنا موارد واستخدامات دورة الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي $\Delta F R_{ng}$			
الاحتياجات (1)	الموارد (2)	الرصيد (2)-(1)=(3)	
			التغير في عناصر الاستغلال: <ul style="list-style-type: none"> ▪ التغير في إستخدامات الاستغلال ▪ التغير في موارد الاستغلال
			ΔBFR_{ex} (أ)
			التغير في عناصر خارج الاستغلال <ul style="list-style-type: none"> ▪ التغير في المدينين الآخرين ▪ التغير في الدائنين الآخرين
			ΔBFR_{hex} (ب)
			ΔBFR_G (ج) = (أ) + (ب)
			التغير في عناصر الخزينة: <ul style="list-style-type: none"> ▪ التغير في إستخدامات الخزينة ▪ التغير في موارد الخزينة
			TN (د)
			$\Delta FR_{ng} = (ج) + (د)$

يوضح لنا القسم الثاني من جدول التمويل التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، فهو يبين لنا التغير في عناصر الاستغلال، والتغير في عناصر خارج الاستغلال، والتغير في الخزينة الصافية، حيث يتمثل الهدف من إعداد جدول التمويل من أسفل الميزانية في التعرف على كيفية تخصيص التغير في رأس المال العامل الوظيفي، حيث أنه يمكن من مراقبة كيفية استغلال رأس المال العامل الوظيفي على مستوى حسابات أصول وخصوم الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة.

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

● محتوى القسم الثاني من جدول التمويل:

هذا الجزء يبين لنا التغيرات في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وتأثير هذا التغير على الخزينة الصافية الإجمالية:
 أ. التغير في عناصر الاستغلال: ينتج عن هذه التغيرات التغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال، والذي نعبر عنه بـ ΔBFR_{ex} ، والتغير في عناصر الاستغلال يعني الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال في الدورة الجارية، والتي تنتج عن التباعد الزمني بين آجال التسديد وآجال التحصيل، والتي يتم حسابها عن طريق الفرق بين استخدامات وموارد الاستغلال الجاريين وفق العلاقة التالية:

$$\Delta BFR_{ex} = \Delta E_{ex} - \Delta R_{ex}$$

ب. التغير في عناصر خارج الاستغلال: ينتج عن التغير في احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال، والذي يعبر عنه بـ ΔBFR_{hex} ، فالتغير في عناصر خارج الاستغلال يتمثل في الاحتياجات المالية التي تنشأ عن الأنشطة غير الأساسية، أي الأنشطة التي يكون لها طابع استثنائي، ويتم حساب هذا التغير من خلال العلاقة التالية:
 $\Delta BFR_{hex} = \Delta E_{hex} - \Delta R_{hex}$

ت. التغير في عناصر الخزينة: يحسب هذا التغير من خلال الفرق بين التغير في استخدامات الخزينة والتغير في موارد الخزينة، ويحسب بالعلاقة التالية: $\Delta TN = \Delta ET - \Delta RT$.

ومن خلال قيمة الأرصدة السابقة، يمكن حساب التغير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية وفقاً للعلاقة التالية:

$$\Delta FR_{ng} = \Delta BFR_{ex} + \Delta BFR_{hex} + \Delta TN$$

ثالثاً. تحليل عناصر جدول التمويل:

يهدف جدول التمويل لحساب التغيرات التي تمس رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية، ويكون ذلك من خلال مقارنة الميزانيات المالية المتتالية للمؤسسة، ويمكن تحليل هذه المؤشرات كما يلي:

تغيرات رأس المال العامل الإجمالي ΔFR_{ng} : هناك حالتان:

تغير رأس المال العامل الإجمالي موجب: عندما يكون ΔFR_{ng} موجبا، يكون FR_{ng} للسنة الحالية (N) قد عرف ارتفاعا بالمقارنة مع السنة السابقة (N-1)، وقد يكون ذلك راجع لزيادة موارد المؤسسة مقارنة باستخداماتها، ومن أبرز العناصر الأساسية التي تؤدي لزيادة الموارد هي: الزيادة في قدرة التمويل الذاتي، أو الزيادة في الأموال الخاصة، أو الزيادة من الديون المتوسطة والطويلة، كما قد يكون

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

سبب الزيادة هو التنازل عن الاستثمارات مثلا، وتعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة، لأنه من خلال هذا المؤشر يمكن لها تغطية كل احتياجاتها.

تغير رأس المال العامل الإجمالي سالب: في هذه الحالة يكون $FRng$ للسنة السابقة $(N-1)$ أكبر من $FRng$ للسنة (N) ، وهذا الانخفاض قد يكون سببه هو انخفاض في الأموال الخاصة، أو انخفاض في الديون المتوسطة وطويلة الأجل، بسبب قيام المؤسسة بتسديد ديونها، أما الحالة الأخرى التي تؤدي إلى انخفاض رأس المال العامل الإجمالي فهي عملية حيازة تقييدات وخصوصا الجديدة منها، وتعتبر هذه الحالة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة، لأنها تؤثر على الوضعية المالية لها، حيث لا يكون بمقدورها مواجهة احتياجاتها المالية المستقبلية. تغيرات احتياجات رأس المال العامل $\Delta BFRg$: هناك حالتان:

تغير احتياجات رأس المال العامل موجب: عندما يكون $\Delta BFRg$ موجبا، يدل ذلك على أن احتياجات الدورة (N) ، أكبر من احتياجات الدورة $(N-1)$ ، حيث قد يكون ذلك بسبب الزيادة في سرعة دوران الموردين، أو الانخفاض في سرعة دوران المخزون والزبائن، وكلاهما يؤثر على زيادة وارتفاع الموارد الدورية للمؤسسة.

تغير احتياجات رأس المال العامل سالب: وهو ما يعني أن احتياجات الدورة (N) أقل من احتياجات الدورة $(N-1)$ ، وقد يكون ذلك بسبب قيام المؤسسة بتحصيل مستحقاتها من الغير بأسرع وقت، من أجل تسديد التزاماتها في الوقت المحدد. تغيرات الخزينة الصافية: هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما $\Delta BFRg$ و $\Delta FRng$ ، كما في العلاقة التالية:

$$\Delta FRng = \Delta BFRg + \Delta TN$$

تغير الخزينة موجب: وهو ما يعني أن $\Delta FRng$ أكبر من $\Delta BFRg$ ، لذلك تكون ΔTN موجبة، وهي حالة جيدة للمؤسسة، كما يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة السلفات البنكية.

تغير الخزينة سالب: يبين أن $\Delta FRng$ أقل من $\Delta BFRg$ ، وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية، وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة السلفات البنكية أو الانخفاض في قيمة المتاحات النقدية، وهو المؤشر يقيس تطور سيولة المؤسسة من خلال العلاقة:

$$\Delta FRng = \Delta BFRng + \Delta TN$$

رابعا: القراءة المالية لجدول التمويل

من خلال ما سبق، يمكن القول أن الدراسة الدقيقة لجدول التمويل يزود المحلل المالي بمعلومات ضرورية وهامة، والتي لا يمكن الحصول عليها من القوائم المالية الأخرى، فجدول التمويل يسمح للمحلل المالي بقراءة أفضل لتطور الوضعية المالية من خلال المؤشرات النسب التالية:

من خلال القسم الأول لجدول التمويل: يمثل التغير الموجب في رأس المال العامل تحسن في التوازن المالي (هامش أمان أكبر) من خلال تحقيق مورد مالي دائم إضافي (زيادة في $FRng$)، أما التغير السالب في رأس المال العامل فيمثل تدهور في التوازن المالي (تآكل في هامش الأمان) من خلال استعمال جزء من رأس المال العامل للسنة السابقة في الاستخدامات الجديدة، مما أدى لتناقص $FRng$.

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

يشير القسم الثاني من جدول التمويل لكيفية توظيف التغير في رأس المال العامل (زيادة ونقصان) في تمويل التطور في نشاطي الاستغلال وخارج الاستغلال، فكل زيادة في الاحتياجات المالية للاستغلال وارج الاستغلال تتطلب زيادة في رأس المال العامل، وإلا أدى ذلك لتدهور الخزينة (تغير سالب في الخزينة الصافية

قدرة التمويل الذاتي ÷ الموارد الدائمة الجديدة: تشير لقدرة المؤسسة على توليد النقدية (الخزينة الصافية) التي ستوجه للتمويل (تمويل ذاتي = ق ت ذ - التوزيعات)، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة، دل ذلك على احتلال ق ت ذ مكانة مهيمنة في الموارد المالية الجديدة (تمويل داخلي)، وفي الحالة العكسية، كلما كانت هذه النسبة منخفضة، دل ذلك على احتلال ق ت ذ (مصدر تمويل داخلي) مكانة هامشية في موارد التمويل الجديدة، مما يعني مشاكل تمويلية في المستقبل.

(ق ت ذ + أسعار التنازل + رفع الأموال الخاصة) ÷ الموارد الدائمة الجديدة: تمثل نسبة الأموال الخاصة في الموارد الدائمة الجديدة، هذه النسبة يجب لأن تكون كبيرة في المؤسسات التي ترغب في النمو، لأنها مجبرة على زيادة مواردها المالية الخاصة من خلال استدعاء مساهمات جديدة من الشركاء، وهو ما يدعم الهيكل المالي ويرفع الملاءة المالية (القدرة على الوفاء بالالتزامات ط أ)، كما أن هذا التصرف مؤثر جديد في عيون البنوك عند منح القروض.

رفع الأموال الخاصة ÷ زيادة الديون ط أ: إن استقرار هذه النسبة يشكل ضمان للحصول على قروض جديدة، الذي يتطلب أن يظل وزن الديون المالية محدودا مقارنة بمجموع الأموال الخاصة، لذا فالأفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من 1.

الديون المالية ط أ ÷ ق ت ذ: تقيس عدد السنوات الضرورية لتسديد الديون المالية الطويلة، وذلك بافتراض تخصيص كامل ق ت ذ لتسديد الديون، والأفضل أن تكون هذه النسبة أقل من 4، أم النسبة توزيعات الأرباح ÷ ق ت ذ: تشير لمدى كفاية ق ت ذ لتوزيع الأرباح على الملاك.

ق ت ذ ÷ تسديدات الديون: تشير لمدى كفاية ق ت ذ للوفاء بالالتزامات المالية، الأفضل أن تكون هذه النسبة أكبر من 2، أي أن تبقى ق ت ذ على الأقل ضعف الديون المستحقة للتسديد، وإذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فإن المؤسسة قد تضطر للاقتراض لتسديد الديون القديمة.

تمويل ذاتي ÷ ق ت ذ: تقاس على عدة سنوات، تشير لسياسة توزيع الأرباح في المؤسسة، كما تؤثر على سياسة الاستثمارات الجديدة وكيفية تمويلها.

حيازة تبيئات ملموسة ÷ حيازة تبيئات مالية: تشير لاستراتيجية النمو المتبعة في المؤسسة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، فهي تدل على نمو داخلي للمؤسسة (حيازة آلات جديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية)، أما إذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فهي تدل على نمو خارجي للمؤسسة (الاستحواذ على مؤسسات قائمة من خلال شراء أسهم في رأس مالها في البورصة).

وجود انخفاض الأموال الخاصة: يشير إلى تسديد رأس المال، وهو يترجم تغيير في استراتيجية المؤسسة (Stratégie de recentrage)، من خلال العودة للتركيز على بعض الأنشطة، ولذا لم تعد بحاجة لنفس رأس المال السابق.

جدول التمويل (جدول الاستخدامات و الموارد)

تسديدات الديون المالية ÷ زيادة الديون المالية: إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1، دلت على تراجع ديون المؤسسة وتحسن استقلاليتها المالية والعكس صحيح.

ق ت ذ ÷ الاستخدامات المستقرة: تقيس مساهمة ق ت ذ في تمويل الاستثمارات الجديدة، لذا كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، كانت المؤسسة غير مضطرة كثيرا لرفع رأس المال أو الاقتراض أو استهلاك جزء من رأس المال العامل لتمويل الاستثمارات الجديدة.